



بحوث فقهية وأصولية فصلية محكمة

السنة السادسة الرقم المسلسل العشرون؛ خريف ١٣٩٩ شمسي

مكتب التبليغ الإسلامي حوزة قم العلمية فرع خراسان رضوي
(مركز الآخوند الخراساني للتخصصي)

المدير المسؤول: مجتبیٰ إلهي الخراساني

رئيس التحرير: حسين ناصري مقدم

المساعد التحرير: بلال شاکري

أعضاء هيئة التحرير:

أبو القاسم عليدوست (أستاذ البحث الخارج والأستاذ بمعهد الثقافة والفكر الإسلامي)

أحمد مبلغی (أستاذ البحث الخارج والأستاذ المشارك بجامعة المذاهب الإسلامية)

مهدي مهريزي (الأستاذ المشارك بجامعة آزاد الإسلامية)

سعيد ضيائي فر (أستاذ البحث الخارج والأستاذ المشارك بمعهد العلوم والثقافة الإسلامية)

السيد عباس صالحی (الأستاذ المساعد بمعهد العلوم والثقافة الإسلامية)

محمد حسن الحائري (أستاذ في جامعة فردوسي بمشهد المقدسة)

حسين ناصري مقدم (الأستاذ في جامعة فردوسي بمشهد المقدسة)

مجتبیٰ إلهي الخراساني (أستاذ البحث الخارج في حوزة خراسان العلمية و الأستاذ المساعد بمركز الآخوند الخراساني التخصصي)

سكرتير التحرير والتنفيذي: السيد مصطفى إختراعي الطوسي

المحرور: عبد الله غلامي (الأستاذ المساعد بجامعة الرازي کرمانشاه)

ترجمة الملخص (إلى العربية): السيد محمود عربي

ترجمة الملخص (إلى الانجليزية): السيد مهدي هاشمي

التصميم: حامد إمامي

إستناداً إلى ترخيص رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٨ / ٠١ / ١٣٩٨ شمسي من قبل مجلس إعطاء الرخص والمنح العلمية للمنشورات والدوريات الحوزوية، تم تمديد صلاحية فصلية بحوث فقهية وأصولية التي نالت مؤخراً على مرتبة العلمية المحكمة

الأدوات المعرفية لنموذج «العبد و المولى» في أصول الفقه والمرور بها بمنهج صدرائي^١

أفلاطون صادقي^٢

الملخص

يحاول علماء الطبيعة اليوم مشاهدة الوجه المخفي للطبيعة والظواهر الطبيعية في ضوء النماذج. من ناحية أخرى، يلعب نهج النماذج دوراً مهماً للغاية في فهم المفاهيم والمعارف والمعتقدات الدينية وكذلك تفسير القصص والشعائر الدينية. من الرموز التي يتم طرحها في الكلام الإسلامي، ولاسيما الفقه وأصول الفقه على أنها رمز لعلاقة الإنسان مع الله وإظهار صورة الله والإنسان هي تمثيل «العبد - المولى». إن استخدام هذا النموذج له أسس وأدوات معرفية خاصة. من أهم أسس نموذج «العبد - المولى» هو تصور وجود إله متشخص محوره الإنسان. من المتطلبات الأخرى لنموذج «العبد - المولى» هو شرح وتبيين أمر حقيقي من خلال أمر اعتباري. الشرط الآخر لقبول هذا النموذج هو سلب إرادة الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام مثل هذا النموذج كدليل وبرهان، يتعدى استخدام النموذج، الذي هو أمر غير مقبول من الناحية المعرفية. كذلك من المتطلبات الأخرى

بحوث فقهية وأصولية

السنة السادسة

الرقم المسلسل العشرون
خريف ١٣٩٩ شمسي

٢٢٦

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٠/١١/١١هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤١/١٠/٠٤هـ

٢. أستاذ مشارك في قسم الإلهيات بجامعة بيام نور، مدينة يزد-إيران، البريد الإلكتروني: a_sadeghi@pnu.ac.ir

لنموذج «العبد - المولى» من أجل شرح الأمر الإلهي هو اعتبار الله مذكراً. والآن كيف يمكننا أن نخطو بخطوة نحو استكمال مقارنة أكثر دقة واكتمالاً لفكرة الله والإنسان في هذا النموذج؟ كيف يمكن العبور من لوازم المعرفة هذه؟ يسعى هذا البحث بمنهج وصفي تحليلي إلى شرح هذه الأدوات، وي طرح أنه من خلال نهج الحكمة المتعالية، ولاسيما مبادئ التشكيك في الوجود، والحركة الجوهرية والربط بين العلة والمعلول لهذا النهج، فإنه يمكن باستخدام الأدوات المذكورة أعلاه، تخطي نموذج «المولى - العبد».

الكلمات المفتاحية: الأدوات، الأدوات المعرفية، نموذج، العبد، المولى، أصول الفقه، المنهج الصدراي.

نظرية الخطابات القانونية ودورها في الفقه

الاجتماعي^١

علي خلف خاني^٢

محمد علي راغبی^٣

السيد يوسف علوي وسوقي^٤

الملخص

كان الفقه الشيعي حتى القرن الماضي، على الرغم من عمقه في مختلف المجالات، بعيداً دائماً عن المناصب الاجتماعية مقارنة بفقه العامة، وقد نما على هامش الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع. وإذا ما انتبهنا إلى الآثار الاجتماعية على طبيعة العلوم، فإن هذا يشير إلى حقيقة أن للفقه الشيعي طبيعة فردية ونظرة جزئية في الأساس. بالإضافة إلى الأبعاد الخارجية التي تبرر هذه النقطة، فإن علم الفقه في جوانبه الداخلية يشمل مرحلة معرفة الحكم والموضوع، ومن ثم تطبيق الأحكام على المواضيع بناءً على منطق النظرة الجزئية، وهو نتيجة الجذور الأصولية والفلسفية لهذا العلم وفقاً لمنطق أرسطو.

يعتقد مؤلفوا هذه المقالة ضمن بيان الفردية الفقهية المفروضة، أن نظرية الخطابات القانونية لا تعاني من الإشكالات الواردة على نظرية انحلال الخطابات، ومن خلالها يمكن أن تكون أساساً لتقديم نظام فقهي في مجال الفقه الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: الفقه الفردي، الفقه الحكومي، التنظيم، الخطابات

الانحلالية، الخطابات القانونية، الإمام الخميني عليه السلام.

بحوث فقهية وأصولية

السنة السادسة

الرقم المسلسل العشرون

خريف ١٣٩٩ شمسي

٢٢٨

١. تاريخ الإسلام: ١١/١٧/١٤٤٠ هـ؛ تاريخ القبول: ١٠/٠٤/١٤٤١ هـ

٢. طالب الدكتوراه في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران: khalafkhani110@gmail.com

٣. أستاذ مساعد بلجنة الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران: ma.raghebi@yahoo.com

٤. أستاذ مساعد بلجنة الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران: syvosoughi@gmail.com

الحيلة الشرعية في فقه الإمامية وأهل السنة .. مراجعة نقدية^١

طاهر علي محمدي^٢

حسين ناصري مقدم^٣

الملخص

تم التصريح بشكل إجمالي ببعض الحيل الشرعية من قبل فقهاء الإمامية وأهل السنة. بما أنه من الضروري عدم تعارض قوانين نظام قانوني ما مع أهدافه ومقاصده، فمن المهم دراسة صحة وسقم حكم جواز الحيل الشرعية التي توهم التعارض بينها وبين أغراض الشريعة.

ملخص
٢٢٩

في هذا البحث الذي تم بمنهج وصفي تحليلي، ومع شرح وانتقاد آراء فقهاء الفريقين المختلفة، وتقييم الأدلة المقدّمة، نتج أنّ بعض الحالات التي تعتبر حياً جائزة من وجهة نظرهم، ليست حياً شرعية، بل هي مجرد حيلة لغوية أو مجرد انتقال من حكم شرعي إلى حكم شرعي آخر، ومع فرض تسميتها مسامحة بالحيلة الشرعية، فهي لا تتعارض مع أيّ من مقاصد وأهداف الشريعة، وبعض المصاديق التي تكون تسميتها بالحيلة الشرعية صحيحة، حرامٌ وذلك بسبب أنّ وقوعه في حرام واقعي أو معارضتها لمقاصد الشريعة، أو لأنها لا تتغير من طبيعة موضوع حكم الحرام.

الكلمات المفتاحية: الحيلة الشرعية، الحيلة اللغوية، الهروب من الحرام، ارتكاب الحرام، أهداف الشريعة.

١. تاريخ الإستلام: ١٤٣٩/٠٩/٢٤هـ: تاريخ القبول: ١٤٤١/٠١/١٥هـ

٢. أستاذ مشارك بجامعة إيلام - كلية الإلهيات: t.alimohamadi@ilam.ac.ir

٣. أستاذ الإلهيات بجامعة الفردوسي بمشهد: naseri@ac.um.ir

إعادة قراءة وتعميم أدلة منع تنفيذ الحدود في أرض العدو في العالم المعاصر^١

محمد حسن مالدار^٢

عبد الرضا جوان جعفري البجنوردي^٣

الملخص

أحد المواضيع التي ورد ذكرها في النصوص الروائية والتي تناولها فقهاء الإمامية فيما بعد، هو حكم منع إقامة الحدود في أرض العدو. لقد ورد هذا الحكم في شكلين مطلق ومقيد. في الحكم المطلق يمنع بشكل عام إقامة الحد في أرض العدو؛ لكن في الحكم المقيد، فإنّ منع تطبيق الحدود في أرض العدو منوط بخوف إلحاق المحكوم عليه بالعدو. فيما يتعلق بموضوع «خوف الالتحاق بالعدو» يعتبره البعض علة الحكم، والبعض الآخر يعتبرها حكمة الحكم. بينما قام بعض المؤلفين باختيار نهج مشترك، وهو أن الجمع ممكن بين السبب والحكمة.

ترى هذه الدراسة بقبولها الرأي الأخير، أن الخوف من الالتحاق بالعدو بسبب قابليتها للتوسع والتسري إلى أحكام مشابهة كالجلد أو القصاص يكون علة الحكم،

بحوثٌ فقهيةٌ واصليةٌ
السنة السادسة
الرقم المسلسل العشرون
خريف ١٣٩٩ شمسي
٢٣٠

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٠/٠٨/٠٢ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤١/٠١/١٥ هـ

٢. طالب في فرع الحقوق الجنائي وعلم الجريمة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة الفردوسي - مشهد - إيران:
mohammadhasan.maldar@mail.um.ac.ir

٣. استاذ الحقوق بجامعة الفردوسي - مشهد - إيران (مؤلف المشارك): javan-j@um.ac.ir

ولأنه في غيابه و وجود تبعات أخرى فإنه ينبغي أيضاً الامتناع عن إقامة عقوبة الحد وأمثال ذلك يكون حكمة الحكم.

وبحسب مؤلفي البحث فإنه مع تشكيل منظمات حقوقية دولية وظهور تقنيات جديدة، أصبح الانضمام إلى العدو أسهل من زمن المعصومين عليه السلام، واتسعت تداعياته على المجتمع الإسلامي. كذلك فإن تطور الفضاء السيرانى في عصر العولمة قلل من أهمية الحدود الجغرافية، وأضفى غموضاً في تمييز مفهوم أرض العدو؛ لذلك وبحسب ما قيل، من الضروري إعادة قراءة هذا الحكم و تعميمه على العقوبات الأخرى المطبقة في بلاد الإسلام.

الكلمات المفتاحية: منع إجراء الحدود، أرض العدو، الإلحاق إلى العدو، إجراء الحدود، حكمة الحكم، علة الحكم.

الغموض والتحديات القانونية لعقوبة الاشتراك في القتل العمد وشرح الحلول الفقهية والقانونية^١

جمال بيغي^٢

الملخص

تم تنظيم المواد القانونية التي تختص بالمعاونة في القتل العمد بحيث لا يوجد حكم شامل بالعقوبة بجميع أشكالها، وبالتالي يجب الرد على هذا الطعن بالاعتماد على الحلول الفقهية والقانونية.

الهدف من هذه المقالة هو توضيح مهمة قاضي التحقيق بشكل دقيق في قضية القتل العمد والتي تورط فيها المعاون أيضاً، والحكم القضائي الذي يمكنه اتخاذه ضد المعاون بتهمة القتل العمد في قضايا مختلفة.

تمت كتابة البحث الحالي المكتوب بمنهج وصفي - تحليلي والذي يعتمد على وثائق المكتبة ومصادرها. تشير نتائج البحث إلى أن القضاة يواجهون مواداً قانونية عديدة واستنباطات فقهية مختلفة فيما يتعلق بعقوبة الاشتراك في القتل العمد، وعدم قدرتهم على تحديد العقوبة بشكل صحيح، وهذا التحدي يسبب نوعاً من التشتت في الآراء.

ترد القواعد العامة للمعاونة في جريمة مثل الجرائم الواردة في المواد ٦٢١، ٧٢١،

بحوث فقهية وأصولية
السنة السادسة
الرقم المسلسل العشرون
خريف ١٣٩٩ شمسي
٢٣٢

١. تاريخ الإسلام: ١٤٣٨/١٢/٠٥ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤١/٠١/١٥ هـ.

٢. أستاذ مساعد في الحقوق الجنائي وعلم الجريمة بجامعة آزاد الإسلامية - وحدة مراغة - إيران: jamal.beigi@yahoo.com

٨٢١، ٩٢١ من قانون العقوبات الإسلامي للعام ٣١٠٢. تختلف عقوبة معاون في القتل العمد بحسب قصاص القاتل أو عدم قصاصه، مثل القتل العمد في حالة الدفاع الذي يفتقد إلى جميع عناصر شروط الشرعية من جهة، وانطباق سلوك معاون مع معاون الشرعي أو القانوني.

الكلمات المفتاحية: الاشتراك في القتل العمد، المعاونة القانونية، المعاونة الشرعية، العقوبة القانونية، الحلول الفقهية.

ملخص

٢٣٣

إقدام الغير في قتل مهذور الدم في الحالات المختصة بالحاكم في المذاهب الخمسة

مع إلقاء نظرة على عمل المشرّع في قانون العقوبات الإسلامي ٢٠١٣

محدثة معيني^٢
عبدعلي التوجهي^٣

الملخص

مهذور الدم هي إحدى المباحث الفقهية الهامة التي يختلف تطور البحث فيها في المذاهب الإسلامية. يعتبر الفقهاء السنّة أنّ تنفيذ حكم قتل مهذور الدم المختص بالحاكم، يشمل فقط الكافر الحربي والباغي والمحارب، وفيما يخص قتل الكافر الحربي والباغي على يد شخص غير الحاكم، لا يثبت القصاص، و فقط في تنفيذ الحدود يكون تنفيذه بيد الحاكم، وفي غير هذه الحالة ثبت القصاص والدية. وقد وسّع فقهاء الإمامية من نطاق هذا الاختصاص بالإضافة إلى العناصر المعنية لفقهاء السنة إلى مسألة العامل المنكر، سبّ النبي والأئمة، مدّعي النبوة وفجور أهل الذمّة، وقد اعتبر معظم فقهاء الإمامية أنّ قتل الأشخاص المذكورين أعلاه غير جائز

بحوث فقهية واصلية

السنة السادسة

الرقم المسلسل العشرون
خريف ١٣٩٩ شمسي

٢٣٤

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٠/٠٨/٠٥ هـ: تاريخ القبول: ١٤٤١/٠١/١٥ هـ.

٢. أستاذة مساعدة بلجنة الفقه ومباني الحقوق الإسلامية كلية العلوم والدراسات الإسلامية جامعة الإمام الخميني الدولي - قزوین - إيران: moeinifar@isr.ikiu.ac.ir

٣. أستاذ مشارك بجامعة شاهد قسم الحقوق - تهران - إيران - (المؤلف المشارك): atavajohi@yahoo.com

إلا بإذن الإمام في جميع الحالات ما عدا سبّ النبي والأئمة، ويعتبر من يقوم بهذا العمل ظالماً مذنباً ويستحق العقوبة.

كما اتّبع المشرّع النظرية المذكورة في المادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ من قانون العقوبات الإسلامي للعام 2013، وإضافة إلى ثبوت الدية فقد قرر التعزير إذا لم تسمح المحكمة بذلك.

الكلمات المفتاحية: الإمام، الحاكم الإسلامي، مهدور الدم، الكافر الحربي، الباغي، ساب النبي.

أدلة تجريم عدم تسجيل الزواج في ميزان الفقه والأصول^١

عبد الحسين رضايي راد^٢

الملخص

تعتبر المادة ٩٤ من قانون حماية الأسرة المعتمد عام ٣١٠٢ أن عدم تسجيل الزواج والطلاق والرجوع كجريمة وتعاقب عليها بالسجن من الدرجة السابعة (من ١٩ يوم إلى ستة أشهر) أو غرامة نقدية من الدرجة الخامسة (أكثر من ٠٨ مليون إلى ٠٨١ مليون ريال)..

بحوثُ فقهيةٌ واصوليةٌ
السنة السادسة
الرقم المسلسل العشرون
خريف ١٣٩٩ شمسي
٢٣٦

تقرر في هذه الدراسة وبهدف المواءمة بين قوانين الجمهورية الإسلامية والموازين الشرعية والعقلية، وبالمنهج المقارن والتحليلي، تحليل الجزء الأول من هذه المادة القانونية التي تتناول عدم تسجيل الزواج تحليلاً فقهياً، والأسباب التي تُستخدم لإثبات شرعيتها أو يمكن استخدامها في هذا الصدد.

وفي النهاية وباتتقاد أدلة إثبات تجريم عدم تسجيل الزواج ونفي صحتها، وصلنا إلى هذه النتيجة وهي أنه وفقاً لأحكام الشريعة والأصل الفقهي حرمة الإيذاء والإضرار بالغير، فإنه لا يجوز لأحد بما في ذلك مشرّع النظام الإسلامي أن يتخذ عقوبة لأي عمل دون إذن شرعي مؤكد ومسلم به، وفي حال حدث ذلك تكون العقوبة مخالفة

١. تاريخ الإستمات: ١٤٣٩/٠٢/١٣ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤١/٠١/١٥ هـ.

٢. أستاذ مشارك بجامعة الشهيد جمران - قسم الإلهيات - أهواز - إيران: ٣٩@ahrri.scu.ac.ir.

للشريعة وحرام، ومخالفة للمادة ٤ من القانون الإسلامي.
وبسبب الطعن في الأدلة الفقهية لإثبات هذه المادة، فإن تلك الأدلة لا يمكن أن
تكون رخصة للعدول عن هذه القاعدة، وبالتالي يكون مصاديق الإيذاء والإضرار بالغير
ومحرم شرعاً.

كذلك ومن وجهة نظر قانونية فإن احترام حقوق الفرد وحرياته هو أصل مسلم،
وفي حال لم يكن بين أيدينا دليل قوي ومؤكد، فإنه حتى مع سن قانون (المادة ٩ من
الدستور) فلا يمكن العدول عن هذا المبدأ، ومع وضع عقوبة أو بأية طريقة أخرى، يتم
تقييد حرية وحقوق الأفراد في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المادة ٩٤ من قانون حماية الأسرة، تسجيل الزواج، التجريم.